سان خوان – الاجتماع المشترك: اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) ومجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية (NCSG)
الإثنين، الموافق 12 مارس 2018 – من الساعة 08:30 إلى الساعة 09:00 بتوقيت المحيط الأطلنطي
اجتماع ICANN61 | سان خوان، بورتوريكو

متحدث غير معروف: طاب صباحكم. اجتماع ICANN61. الإثنين، الموافق 12 مارس. هذا هو الاجتماع المشترك للجنة الاستشارية الحكومية (GAC) ومجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية (NCSG).

منال إسماعيل: طاب صباحكم جميعا. سوف نبدأ في غضون دقيقة فقط. شكرا. [انقطاع الصوت]

طاب صباحكم جميعا. أود أن أشكركم جميعا على حضوركم في هذا الوقت المبكر. نبدأ مناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية بالبند 19 في جدول الأعمال، والذي يتعلق باجتماعنا مع مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية، المقرر عقده في الساعة 08:30 يوم 12 مارس. لذا، تفضلوا بالجلوس في مقاعدكم، حيث يتسنى لنا بدء مناقشاتنا. أتوجه بالشكر إلى مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية على الانضمام إلينا للمرة الثانية. كان لدينا اجتماع، أيضا، في أبوظبي. ونشكركم على تكرار الأمر.

لذا، هذا جدول الأعمال -- سنطرح مقدمة موجزة عن مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية، ومن ثم سنتحدث عن الحقوق وآليات حمايتها وحرية التعبير والخصوصية. وأعتقد أنه توجد أيضا مسائل خاصة بالقواعد العامة لحماية البيانات أيضا، ولذلك نأمل أن نختتم الاجتماع في غضون 30 دقيقة قبل الافتتاح. شكرا. الكلمة لك، يولف. رجاء.

يولف هلسينكس: شكرا. للتسجيل، معكم يولف هلسينكس -- أنا هنا بصفتي مسؤول اتصال المنظمة الداعمة للأسماء العامة مع اللجنة الاستشارية الحكومية، لذا أنا لست مشاركا في هذه المناقشة بالفعل. وسأتوارى عنا الأنظار بمجرد الانتهاء من المقدمات. ولكن المنظمة الداعمة للأسماء العامة المسؤولة عن أسماء النطاقات العالمية لديها الكثير من الدوائر المختلفة،

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمنزلة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

وتعد دائرة مستخدمي الإنترنت غير التجاريين واحدة من أقوى الدوائر داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وهم هنا اليوم ليقدموا أنفسهم. بالتوفيق، فرزانه.

فرزانه بديع: شكرا جزيلا لك يولف. مرحبا بكم جميعا. أدعى فرزانه بديع. أشغل منصب رئيس مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية، ونحن نقدر حقا هذه الاجتماعات مع اللجنة الاستشارية الحكومية لنخبركم بالمزيد عنا وعما نفعله في ICANN. وتعد مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية المجموعة غير التجارية الوحيدة في المنظمة الداعمة للأسماء العامة. حيث نحمي مصالح مشتركي اسم النطاق غير التجاريين وننهض بها.

ونحن نتألف من مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني والأكاديميات والأفراد غير التجاريين. كما يشارك أعضاؤنا بفعالية في حماية الحقوق المدنية والحقوق الرقمية. وهم من دول مختلفة -- فلدينا أعضاء من أكثر من 120 دولة، ومن بين المنظمات الأعضاء، على سبيل المثال، مؤسسة الحدود الإلكترونية؛ وكذلك منظمة "أكسس ناو"، ومنظمة المادة 19، ورابطة الاتصالات التقدمية.

فنحن نتمتع بنفوذ وفعالية كبيرة في مجال وضع السياسات في المنظمة الداعمة للأسماء العامة. كما نشارك في مختلف العمليات السياسية، ونحاول نشر قيمنا في هذه العمليات. لكن دعوني أخبركم قليلا عن ماهية قيمنا وكيف يتقارب البعض منها مع قيم الحكومات. نحن هنا لحماية حرية التعبير في ICANN. ونحن هنا أيضا لتفعيل نزاهة العمليات على أرض الواقع.

كما نهتم بحماية خصوصية مشتركي اسم النطاق في نظام WHOIS. ونحن نعتقد أن الحكومات أيضا، هنا من أجل حماية القيم نفسها. وبعد هذه المقدمة، هل لي أن أسأل إذا كانت لديكم أي أسئلة أو أردتم مناقشة شيء ما فلتبدأوا بذلك الآن، وإلا فيمكننا أن ننتقل إلى ستيفاني، هل تريدون الحديث أولا عن الخصوصية؟ [حديث متبادل] يمكن أن نعطي

ستيفاني الكلمة، لأن الحديث عن الخصوصية قد يستغرق وقتا أطول. موافقة؟ حسنا. لذا، إن لم يكن هناك أية أسئلة، فيمكننا البدء على الفور. شكرا.

ستيفاني بيرين: شكرا جزيلا. أدعى ستيفاني بيرين، لقد تطوعت للعمل في ICANN في مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية خلال الأعوام الخمسة الماضية. ولكن قد يكون من المفيد أن أشير إلى أنني أتمتع بخبرة مهنية تبلغ 30 عاما في العمل الحكومي الكندي، معظمها في مجال الخصوصية، بدءا من عام -- يا الله -- 1984. عام جيد للخصوصية.

لذا، أنا على دراية تامة بالمخاوف الحكومية والتوتر القائم بين الخصوصية وإنفاذ القانون. وتتمثل رؤيتنا في مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية في أن يتخذ ممثلو القواعد العامة لحماية البيانات إجراء طال انتظاره، وفي الحقيقة، ليس هناك جديد بالفعل في مجال القواعد العامة لحماية البيانات لم يرد في التوجيهات الأوروبية باستثناء الغرامات بنسبة 4%. وهذا ما يحفز هذا النشاط المثير بالفعل.

إذا كان لي أن أختار عنصرا واحدا نهتم كلنا بشأنه، وقد نجد فيه قاسما مشتركا مع اللجنة الاستشارية الحكومية -- فسيكون هذا العنصر هو نظام الاعتماد. يعمل بعضنا في مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية على فكرة معايير الاعتماد الخاصة بالمنظمة الدولية للتقييس (الأيزو)، حتى يمكن للمجموعات -- وهي مشكلة مألوفة في دوائر حماية البيانات -- الوصول إلى معلومات مزود خدمة الإنترنت، والوصول إلى معلومات الاتصال، والآن، الوصول إلى نظام WHOIS بمجرد تأمينه، وحتى الآن، في سياق معلومات المشتركين المؤمنة بواسطة وكيل الخصوصية، هناك حاجة إلى معرفة من تمنحه البيانات.

وهذه هي المسؤولية الواجب على أمناء السجل والسجلات الالتزام بها عند منح تلك البيانات إليهم. لذا، من الأهمية بمكان أن يوجد نظام اعتماد يساعد على تضييق نطاق البحث من خلال استخدام بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل، ويساعد هيئات إنفاذ

القانون في تلبية احتياجاتها في البحث عن مجهول في ظروف معينة، ويحترم كذلك الحق الدستوري للإفصاح النهائي في الدول التي يوجد بها حقوق دستورية. وأي شخص يشارك في مجلس أوروبا يعلم جيدا أن مناقشات مجلس أوروبا في بودابست بخصوص جرائم الإنترنت في مجموعة العمل -- لم تخلو من التوتر الذي ظل جزءا من تلك المناقشات على مدى 20 عاما، أليس كذلك؟ لذا، فهذه مشكلة معروفة جيدا كذلك.

ومع ذلك، لو كان هناك معيار أيزو لاستقبال البيانات، ولمستقبلي البيانات، لأورد المتطلبات بالتفصيل: من هم؛ والوصول المحدود داخل المنظمة، لأننا لا نؤمن بفكرة الوصول الطبقي المفتوح؛ حيث تصل إلى طبقة معينة ومن ثم يمكن للجميع في شركتك الوصول إلى كل شيء في تلك الطبقة. وهذا ما نقصده بالوصول المصنف. ولكن في هذه الحالة، قد يسهل ذلك الاستجابة المستهدفة. وقد تكون هناك وصفات لكيفية إدارة البيانات، كما نفعل في الحكومة، ألا تعلمون ذلك؟ ففي الحكومة، هناك الكثير من الدول التي تطبق قانون حماية البيانات، ولديها قوائم بهيئات إنفاذ القانون المعتمدة التي يكون بمقدورها التمتع بحرية الوصول للبيانات.

وبطبيعة الحال، اللجنة الاستشارية الحكومية أعلم بهيئات إنفاذ القانون هذه، وقد نعتقد أن هذه وظيفة ينبغي أن تتولاها اللجنة الاستشارية الحكومية، ولكنني أرى أنه باعتماد جميع أعضاء القطاع الخاص، فإننا نعتقد أن هذا عمل أصحاب المصلحة المتعددين، ونود أن نساهم بمفهوم المعايير هذا. وليس هذا حل سريع سيجري تنفيذه بحلول شهر مايو، ولكنه حل أفضل. ولا أعتقد أنه ينبغي لنا التوصل إلى تدابير مؤقتة لمجرد أن هذه المسألة بقيت مهملة لسنوات.

فقد كنت عضوا في مجموعة عمل الخبراء المعنية بخدمات دليل التسجيل، وكما تعلمون، كنا على علم بأنه ستكون هناك مشكلات اعتماد، وكان ذلك في عام 2013. وجرى العمل ببروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل طوال تلك الفترة بدون شك. لذا، من المؤسف أننا لم نحرز المزيد من التقدم، ولكن لا يعني ذلك أنه لا يمكننا البدء الآن. إذن، هل أكتفي بهذا القدر كمساهمة من جانبي؟

فرزانه بديع: هلا تحدثت قليلا عن موقف مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية بشأن النموذج 3 وما نعتقده بخصوص [غير مسموع].

ستيفاني بيرين: بالتأكيد. نحن شاكرون جدا لمؤسسة ICANN على طرحها تحليلا للمواقف القانونية. وللأسف، عندما حصلنا عليه كنا قد حجزنا جميعا تذاكر الطيران بالفعل. فقد أصدرنا بيانا من أربع صفحات، وربما أطول من هذا قليلا، بشأن موقفنا -- وكان هذا رد فعلنا الأولي على المواد الواردة. وكما قلت، يشغل الوصول الطبقي جزءا كبيرا من اهتمامنا.

وهناك مشكلات أخرى نود إيضاحها: رقم 1، نظرا لأننا لن نحصل على نظام وصول طبقي مناسب، أعتقد أنه قد يكون أسهل لهيئات إنفاذ القانون -- لأن هيئات إنفاذ القانون هي التي يمكنها الوصول إلى البيانات في الوقت الحالي -- والحقيقة هي، أنهم يريدون البيانات المالية من أمناء السجل، حتى يمكن التعرف عليها تماما. ويمكن جمع ذلك بسرعة لغرض تسهيل عمل إنفاذ القانون وليس التدخل فيه، ولكن الجهود الأخرى ستستغرق بعض الوقت.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن يحدث هذا علانية؛ يجب حماية ذلك. لذا، الباب رقم 3، قد يكون هذا هو النموذج الذي كنا لنختاره في الصيغة الأبسط. ما الذي ينبغي أن أركز عليه أيضا في هذا العدد الهائل من التعليقات التي لدينا؟

فرزانه بديع: [غير مسموع] الغرض --

ستيفاني بيرين: الغرض، نعم.

فرزانه بديع: وكذلك المصالح المشروعة للمجموعات التي ينبغي أن يكون لها أساس قانوني.

ستيفاني بيرين: حسنا. كم من الوقت لدي؟ [حديث متبادل] الغرض. كان الغرض من ذلك كبيرا -- أعتقد أنه الغرض الذي نود التحدث عنه بشكل أكبر. فأنا أشارك في خدمات دليل التسجيل، وكذلك كاثي الموجودة معنا هنا. وقد بذلت جهود في مجموعة خدمات دليل التسجيل في محاولة لتوسيع الغرض ليشمل المصالح العامة. وحتى أننا لا نحدد المصالح العامة في ICANN. حسنا، فكرة أن أي شيء يمكن أن يندرج ضمن المصالح العامة لا يتفق مع الطريقة التي ينظر بها قانون حماية البيانات في المصالح العامة.

هذا حكم ضيق النطاق، مثل نشر أسماء الأشخاص المفقودين بعد إعصار تسونامي -- هذا ما تعنيه المصالح العامة -- فمن المصلحة العامة نشر البيانات في هذا الصدد. إنها ليست منصة يمكن استخدامها لنشر كل شيء. لذا، هناك قدر كبير من التوتر في مجموعة خدمات دليل التسجيل بين هؤلاء الذين تبنوا وجهة النظر هذه، والتي أعتقد أنها حقيقة، وهؤلاء الذين يرغبون نوعا ما في إدراج كل حالة استخدام ممكنة نشأت في هذا الصدد.

والآن، المشكلة الأخرى التي نواجهها في ICANN هي أننا دائما ما نبدأ بحالات الاستخدام، أو الحاجة إلى عوامل خارجية للحصول على البيانات من نظام هو في الحقيقة يخص المشترك وأمين السجل والسجل وICANN. ونظرا لأن هناك منظمة لأصحاب المصلحة المتعددين، أزعم أن أي صاحب مصلحة يشعر أنه يحق له طرح مطالباته على الطاولة. وليس هذا ما يحدث تحت طائلة قانون حماية البيانات في الدول.

فالأطراف الخارجية لا تقول، "حسنا، أريد أن أرى ذلك، أيضا". تخيل ذلك في السياق المصرفي، حيث قد يرغب كل تاجر في معرفة ما إذا كان الشيك الخاص بك صالحا، أو ما إذا كانت هناك مشكلة مع بطاقتك الائتمانية. هم لا يفعلون ذلك، لأنه لدينا خصوصية مصرفية.

والآن، أدرك أن الأمر ليس بهذا القدر من الحساسية -- وكذلك مع البيانات الطبية -- ولكن يظل المبدأ قائما، وهو أنه لا توجد مصلحة عامة أساسية وراء كشف معلومات المشتركين. وهذا يمثل مخاطرة. وهذا يحبطنا للغاية، لأن لدينا خبراء في أمن البيانات في مجموعاتنا، وليس هناك اعتراف على الإطلاق بأن كشف معلومات المرأة: بما يشمل عنوانها ورقم هاتفها وعملها الذي تزاوله في مقر إقامتها وأين تدير شركتها الصغيرة؛ فليس هناك اعتراف على الإطلاق بأن هذا سيعرضها للتهديد أو البريد غير المرغوب فيه أو المضايقات، كما تعلمون، أو ربما للضرر البدني -- أو المطاردة.

وأثناء جهود وكيل الخصوصية، منذ بضعة أعوام، عندما كنا نعتمد خدمات وكيل الخصوصية، قام أمناء السجل بإجراء استطلاع سريع لأعضائهم. حصلنا على 20,000 طلب، وقد بذلت مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية جهودا هائلة، بالنظر إلى التعليقات على ذلك، وقد جمعنا كل التعليقات -- وتبين أنه كانت هناك الكثير من السيدات اللاتي تعرضن للمطاردة بعد فضيحة التجسس في قضية جيمرجيت.

لذا كما تعلمون، كانت لدينا أدلة حقيقة -- ولو كانت نوعية بعض الشيء، فهي ليست دراسة جيدة من حيث الكم، لكننا لم نجر أبدا ما يكفي من الأبحاث بشأن الضرر المترتب على الكشف عن البيانات. هل يكفي هذا بشأن الغرض؟

فرزانه بديع: أريد فقط أن أضيف، نأمل أيضا في استرعاء المزيد من الاهتمام عن الخصوصية وحماية البيانات في اللجنة الاستشارية الحكومية، ونود مواصلة المحادثة مع اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن مشكلات الخصوصية في نظام WHOIS. شكرا.

منال إسماعيل: شكرا لك فرزانه، وشكرا لك ستيفاني. وأعتقد أنه يمكننا التوقف قليلا هنا لتلقي أي أسئلة أو ملاحظات ومن ثم، يمكننا المواصلة. لذا، تفضل ممثل نيوي. بار، تفضل.

بار برومارك: لذا، الميكروفون يعمل. مرحبا. أهلا بكم. أدعى بار برومارك، ممثل اللجنة الاستشارية الحكومية عن حكومة نيوي. لقد قلتم شيئا هنا عن حصول هيئات إنفاذ القانون على المعلومات، المعلومات المالية -- لم أستوعب هذا حقا، لأن هذه الهيئات لا تحصل على المعلومات المالية.

ستيفاني بيرين: ما نعلمه أنه عند إجراء تحقيقات جنائية كبرى، تكون البيانات الهامة حقا هي البيانات المالية وعنوان IP والموظفين المصرفيين. ومن الواضح أن هذا لا يندرج ضمن نظام WHOIS. ينبغي أن أقول إننا لا ننظر في نظام WHOIS. فنظام WHOIS أداة كشف. حيث ينصب التركيز على ICANN، ولكننا ننظر إلى المنظومة بأكملها.

لذا، يجمع هذه البيانات أمناء السجل. فهم يلجؤون إلى نظام WHOIS لمعرفة أمين السجل، وما إذا كانوا يستطيعون إجراء ذلك من خلال نظام إعادة البيع -- ويمكننا القول بأن نظام إعادة البيع في حاجة لمزيد من الشفافية، حتى يمكنك العثور على أمين السجل بسهولة -- ولكنهم عندئذ، سيبحثون عن البيانات المالية الأكثر خصوصية، أليس كذلك؟ وبهذه الطريقة يكشفون الجريمة. لذا، هذا ما أعنيه -- لم تعقد أي مناقشة بشأن نشر البيانات المالية.

بار برومارك: يحدث هذا في تحقيق أوسع نطاقا، فلا يتم ذلك من خلال ICANN أو نظام WHOIS.

ستيفاني بيرين: حسنا. حسنا. ولكن ها هي مشكلة أخرى وجدناها، ونأمل أن يكون هناك المزيد من الشفافية بحيث نلمس ذلك في التحليل هنا، إننا نسمع عن قانون إنفاذ القانون، ونحن على دراية بوثائق عام 2007 بعد مؤتمر الأخطبوط، حيث قدموا لنا قوائم بكل ما هو مطلوب.

ولكن إذا وضعتم ذلك في نظام الوصول الطبقي، ستجدون، كما تعلمون، أن المستوى الأولي هو الذي سيساعد هيئات إنفاذ القانون على الوصول إلى ما تحتاجه بسهولة شديدة. إننا نتحدث عن المستويات الأعمق، التي يحصلون عليها بالفعل عن طريق الذهاب إلى أمين السجل، وليس لدينا أدلة على أن أمناء السجل يعرضون عن الامتثال لهيئات إنفاذ القانون عندما يكون هناك تحقيق مشروع وخطير. إنهم يتعاونون معهم.

بار بروماك: أجل. يقومون بذلك -- شيء آخر، إذا أمكنني السؤال، كيف ترى الاختلاف؟ نظرا لأنك ذكرت هذه المرأة -- حيث يمكنك رؤية جميع معلوماتها ونبذة عن متجرها الصغير وما إلى ذلك -- كيف يمكن لذلك، باستثناء عنوان البريد الإلكتروني، ربما -- كيف يختلف ذلك عن دليل الهاتف، بشكل أساسي؟ لأن المعلومات نفسها موجودة في دليل الهاتف.

ستيفاني بيرين: أجل، ولكن -- اعتمادا على الدولة التي تتواجد فيها، فإن أدلة الهاتف لا تتسم بالشفافية. والآن، كما هو واضح، تغيرت Google Maps كثيرا، وفي دولتنا، لدينا كندا 411. لكن دائما ما كانت أدلة الهاتف مجالا للخلاف، خاصة في سياق الهواتف الخلوية، بسبب الفورية والتكاليف وهكذا، وليست القضية هي أن أدلة الهاتف متاحة للعامة. ويمكنك الحصول على رقم خاص. فدائما ما كنا نسمح بالأرقام الخاصة.

وكما تعلمون، على مر التاريخ، كانت هناك نقاشات كبيرة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي جميع مجموعات حماية البيانات الكبرى بشأن شفافية أدلة الهاتف. وكانت بعض الآراء الأولية التي وردت في مجموعة المادة 29 تتعلق بالضبط بموضوع الدليل العكسي هذا. في بلدي، أعلم أن هيئات إنفاذ القانون حاولت -- لمدة 10 أعوام على الأقل،

الوصول إلى تفاصيل الهواتف الخلوية، وكما تعلمون، عندما عرضت على المحاكم، كثيرا ما تجد المحاكم أن نشرها للعامة فيه تدخل أكثر مما ينبغي.

بار بروماك: أجل، حسنا، كما تقولون -- الأمر يختلف من دولة لأخرى. ولكن، بالنسبة للسويد، على سبيل المثال، كل شيء واضح عندما يتعلق الأمر بهذه التفاصيل، لذا يسمح للشرطة بالدخول والنظر في [غير مسموع] وكل شيء لرؤية البيانات بعد ذلك. ولكن الأمر مختلف. أجل، ولكنني أردت الاستماع إلى رأيكم. أعلم أن هناك اختلافات كبيرة. أجل.

منال إسماعيل: لذا، شكرا لك، بار. وشكرا لك، ستيفاني. لذا، هل هناك أي أسئلة أخرى من اللجنة الاستشارية الحكومية؟ حسنا، ممثل اتحاد اتصالات الكاريبي، تفضل رجاء.

نايجل كاسيميري: طاب صباحكم. أدعى نايجل كاسيميري من اتحاد اتصالات الكاريبي. لقد استشهدتم بمثال للمرأة التي تضطلع بأعمال من مقر إقامتها أو شيء من هذا القبيل، وأين المصلحة العامة في معرفة عنوانها أو ما إلى ذلك، ولكني أود أن أطرح سؤالا، إذا كانت تدير عملا وربما تبيع منتجا أو تقدم خدمة إلى العامة، أليس من المصلحة العامة لأي شخص أن يعرف مع من يتعامل؟

ستيفاني بيرين: هذه وجهة نظرنا وهذا مجال ينبغي للحكومات تنظيمه. فقد نظمه الاتحاد الأوروبي وجعل من اللازم إذا كنت تتعامل في التجارة الإلكترونية أن توفر البيانات الخاصة بهويتك وهوية من يعمل في مؤسستك، وعلى الموقع الإلكتروني -- ونعتقد أن هذا هو النهج المناسب. وليس من المفترض أن تخوض ICANN في المحتوى. فما تقوم به بالفعل في

اسم النطاق الخاص بك ليس من شأن ICANN، باستثناء ما نتحدث عنه من مشكلات تتعلق بالعلامة التجارية.

لذا، نود حقا إنجاز هذا الأمر الهام. والآن، فيما يتعلق بمزاولة المرأة عملا في المنزل أو قيامها ببيع الألحفة -- هذا نوع من الوهم بأنه إذا كان لديك شيء ما على موقع إلكتروني فهذا يعني أنك تقوم بالتجارة الإلكترونية. فليس الأمر كذلك. فقد تكون كعلامة فحسب -- مثل إعلان. لذا، لنقل -- دائما ما كان مثالي المفضل لحاف ستيفاني المصنوع بالمنزل، وذلك عندما كنت أعمل بحماية البيانات في الحكومة. فإذا كنت أدير ذلك الجزء من عملي، فهذا لا يعني أنني أشحن الألحفة عبر الإنترنت. أنا لا أبيع عبر الإنترنت. جل ما أقوله هو؛ "مهلا، سأكون في معرض الألحفة الشهر القادم".

فهذه ليست تجارة إلكترونية، هذا كلام. وهو أمر مختلف، مرة أخرى. فإذا اختلفنا بشأن أدلة الهاتف، فهناك اختلافات هائلة بين الولايات القضائية وكيفية تنظيم التجارة في الدول. أعلم أن كندا نموذج رائع حقا، لأن لدينا 14 مقاطعة، وهذه ولاية قضائية إقليمية تنظم التجارة. لذا، كما تعلمون، لا يتعلق الأمر بالحكومة الفيدرالية لمحاولة توفيق ذلك. صدقوني. الأمر مشترك في جميع الدول. قد تكون مالكا وحيدا، فلا يلزم إدراجك كشركة كي تكون مالكا وحيدا في كندا. يمكن الاندماج مع غيرك.

والآن، الاندماج، هذا أمر مختلف تماما، وهذا هو المجال الذي تأتي فيه اللوائح على المستوى الفيدرالي ويعمل بها، أعتقد، في الواقع، أحيانا يكون هناك شعور بأن المجتمع المدني على خلاف مع اللجنة الاستشارية الحكومية. لا، في الحقيقة، نريدكم أن تعملوا بكل طاقاتكم وأن تؤدوا دوركم.

وبالتالي، خاصة في هذا السياق، ترجع مسألة تعريف التجارة الإلكترونية إليكم باعتباركم حكومات، وتعريف قوات الشرطة -- ومن قوات الشرطة وصولا إلى مؤسسات جمع الكلاب الضالة، لأنه كما نعلم جميعا، قد تكون هناك مؤسسات لتربية الكلاب وتزاول عملا بحيث تولي عمليات الإمساك بالحيوانات إلى مؤسسة جمع الكلاب الضالة أو جمعية الرفق بالحيوان. هذا مجال لديكم خبرة فيه، في نطاق سلطاتكم. ونعتقد أن الفروق الهائلة

في كل ولاية قضائية ما زالت تخص الحكومات. شكرا. هل ما ذكرته يجيب على سؤالك؟ أجل. شكرا.

منال إسماعيل: شكرا جزيلا ستيفاني. أجل، هذا موضوع يهم الجميع. وقد ناقشناه أيضا، بخصوص الاعتماد، ترغب اللجنة الاستشارية الحكومية في تقديم المشورة أو القيام بدور تيسيري، بدلا من المشاركة في العمل اليومي. ونحن نجري هذه المناقشة، أيضا، مع مجلس الإدارة، وهذا اجتماع مفتوح، ونرحب بحضوركم أيضا. لذا، لنمضي قدما -- هل معنا كاثي الآن؟ رجاء. نعم.

كاثي كلينمان: شكرا لك، منال. أدعى كاثي كلينمان ويسرني أن أكون معكم. دعوني أتطرق إلى بداية مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية. بل دعوني أعود إلى بداية ICANN، فإذا كانت لديكم أسئلة عن التاريخ، فيسعدني الإجابة عنها. فقد طلب مني عرض وجهة نظر مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية بشأن أسماء النطاقات وحرية التعبير.

وما تدافع عنه مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية هو أن أسماء النطاقات تنتمي إلى كل شخص، وأن أسماء النطاقات هذه تستخدم لخطاباتنا وتعبيراتنا الأكثر قيمة. فنحن نستخدمها من أجل الخطاب الحكومي. ونستخدمها من أجل الخطاب التعليمي والخطاب الجامعي والخطاب البحثي والخطاب الشخصي والخطاب السياسي، وبالطبع، الخطاب التجاري.

كما نستخدمها في مؤسساتنا، لذا يستخدم أعضاؤنا في مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية أسماء النطاقات لنشر معلومات عن أعمالهم المتعلقة بالعرق والدين ونوع الجنس والمستهلك -- ويتم التوصل إلى هذه الأفكار والاتصالات عبر الإنترنت من المؤسسات باستخدام أسماء النطاقات. لذا، تؤمن مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية أيضا بأن هناك حق في استخدام كلمات وأسماء القواميس في أسماء النطاقات.

لذا، إذا كنت تفكر في كلمات مثل الشمس والتفاح والبرتقال والمد والجزر وسميث ووينديي -- وحتى ماكدونالد - فهذه أسماء شائعة ومصطلحات مألوفة وعلامات تجارية معروفة. لذا فقد عملت مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية من أجل وضع سياسات عادلة ومتوازنة في ICANN تقر قواعد عادلة لتخصيص أسماء النطاقات لجميع التعبيرات التجارية وغير التجارية. قواعد عادلة لتخصيص أسماء النطاقات وإزالتها بحيث تحمي الحقوق غير التجارية وحقوق الإنسان وحرية التعبير وحقوق العلامات التجارية.

ولذلك ندعوكم لمناقشة هذه الموضوعات. فأنا أشغل منصب رئيس مشارك بمجموعة تسمى مجموعة عمل عملية وضع السياسات لآليات حماية الحقوق. وهذه واحدة من ثلاثة من أكبر عمليات وضع السياسات التي سمعتم عنها في المنظمة الداعمة للأسماء العامة عند وضع قواعد نطاقات المستوى الأعلى العام الجديدة، بالإضافة إلى نطاقات المستوى الأعلى العامة الحالية.

ومعنا هنا عدد من الأشخاص في مجموعة العمل -- أريد من كل من يعمل في مجموعة العمل أن يرفع يده -- إذن، ترون الآن أنه يوجد معنا أشخاص يمكنكم التحدث إليهم، إذا أردتم الحديث عن عملية وضع السياسات. كما نود التحدث معكم أكثر عن السياسات العادلة والمتوازنة وحماية الحقوق وآليات الحماية وحرية التعبير غير التجارية. شكرا جزيلا.

منال إسماعيل: شكرا جزيلا كاثي. لذا، هل لدينا أية أسئلة أو تعليقات؟ نعم، تفضل. من فضلك قدم نفسك. شكرا.

بيراك ويتسكسيل: أدعى بيراك ويتسكسيل. أنا من الشرطة الوطنية السويدية. كما أمثل أيضا يوروبول، في مكافحة اغتصاب الأطفال -- الاعتداء الجنسي على الأطفال -- الاستغلال الجنسي للأطفال. لدي سؤال لكاثي. لقد حضرت اجتماعك بالأمس، وسمعت وجهات نظرك، وأود

أن أعرف وجهات نظرك بشأن النطاقات التي يستخدمها المعتدون، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النطاقات اعتادت أن تبدي اهتمامات جنسية في الأطفال - فهل هذه حرية تعبير؟

كاثي كلينمان: أولا، شكرا لكم. شكرا لكم على حضوركم اجتماعات المنظمة الداعمة للأسماء العامة ومن الجيد رؤيتكم مرة أخرى. ونأمل أن يحضر المزيد من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية اجتماعات المنظمة الداعمة للأسماء العامة. إذا كان الخطاب غير قانوني، فهو غير قانوني. دون ذلك. هذه ليست حرية التعبير. شكرا.

بيراك ويتسكسيل: شكرا كاثي.

منال إسماعيل: شكرا. نعم، تفضل.

سوزان باين: شكرا. أجل. مرحبا، أدعى سوزان باين. أنا لست عضوا في اللجنة الاستشارية الحكومية. وأرجو ألا تمانعوا أن أطرح سؤالا بما أنني هنا. كنت أتساءل إن كان بإمكانك، يا كاثي، أن تشرحي للحكومات الموجودة هنا، لماذا تعتقدين أنه من المناسب أن تكون ICANN مكانا للتقاضي أو التشكيك في معايير القانون الدولي للعلامات التجارية -- لماذا تعتقدين أن هذا هو المكان المناسب لإجراء هذه المحادثة.

كاثي كلينمان: سوزان، هل يمكنك أن تذكري من أين أنت، رجاء؟

سوزان باين: أذكر من أين أنا؟ حسنا. أنا محامية في مجال بروتوكول الإنترنت. من لندن. أعمل في شركة تسمى فاليدوس آند كوم لاود. وهي شركة تعمل كأمين سجل وتقدم استشارات بخصوص أسماء النطاقات.

كاثي كلينمان: شكرا. لذا، كما ذكرت، أعود إلى البداية، تأسيس ICANN. على الأرجح تعلمون أن وزارة التجارة نشرت ورقتين، عبارة عن طلبين لتقديم المقترحات -- وأنا أعلم أننا سنبدأ في مراسم الترحيب في أي لحظة الآن، لذا، يمكننا العودة والتحدث عن هذا الأمر بمزيد من التفصيل -- الورقة الخضراء ثم الورقة البيضاء. وأصبحت الورقة البيضاء تمثل مبادئ ICANN.

ومنذ البداية، كان هناك توتر في حقوق العلامات التجارية وحرية التعبير. توتر موجود في جميع قوانيننا الوطنية، حيث نجد الخصوصية وتطبيق القانون في جميع قوانيننا الوطنية. وقد نشأ هذا التوتر في المبادئ التأسيسية لمؤسسة ICANN، ولذلك سنواصل عملنا هنا وسنستمر في طرح السؤال، ما اسم النطاق وكيف يتم إنشاء مبادئ عادلة ومتوازنة بشأن تخصيص أسماء النطاقات وإزالتها. شكرا.

منال إسماعيل: شكرا. لذا، أجل، سننتقل إلى الافتتاح الآن، لذا -- هل ترغبون في أي ملاحظات ختامية -- أي شيء على الإطلاق قبل الختام؟ [حديث متبادل] نعم. فرزانه، تفضلي رجاء.

فرزانه بديع: أردت فقط -- أعرف أن هذا أمر معقد ويمثل آخر جزء من القرار، لكن كانت توصيات المجموعة القضائية إحدى الأمور التي كنا نناقشها. حيث تساعد هذه التوصيات على الوصول إلى نظام DNS للدول الخاضعة للعقوبات، ونرى أن مجلس إدارة ICANN

لم يقدم دعما حقيقيا في تعليقاته لاعتماد هذه التعليقات. لذا، أطلب من اللجنة الاستشارية الحكومية إعادة النظر والتفكير في الموافقة على هذه التوصية من قبل المجموعة. شكرا.

منال إسماعيل: شكرا. شكرا لك، فرزانه. شكرا كاثي. وشكرا لك، ستيفاني. شكرا جزيلا لكم، ونشكر مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية على التواصل مع الحكومات. لذا، أشكركم جميعا. وبهذا نختتم اجتماعنا مع مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية. وننتقل الآن إلى حفل الافتتاح. لدينا جلسات بين قطاعات المجتمع طوال اليوم، إلى جانب الاحتفال. ونجتمع هنا غدا في تمام الساعة 08:30. شكرا.

[نهاية النص المدون]